لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناوه على الضم وتقول لها اذا لم
تر زيدا يوما قبل امس ما رايته من اول من امس فان لم تره مذ يومين
قبل امس قلت ما رايته مذ اول من امس ولا يتجاوز ذلك انتهى
وقضيته انه قد يعرب منصوبا وليس بظرف **قوله** على نية تركها قال
اللقاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان نوي لفظ
المضاف اليه او صرح به كقولك زيد اول الناس خروجا لما سياتي
ان ما لا ينصرف اذا اضيف باق على منعه اذا بقيت فيه العلتان وكلامه
يوهم التنافي بين النية والمنع **قوله** ان اول له استعمالان قال الدنوشري
قال بعضهم لها ثلاث استعمالات الاول ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون
من افعل التفضيل ويقرن بمن نحو قوله تعالى وانا اول المومنين وبال
واللام ويثنى ويجمع ويونث تقول الاولان والاولون والاوايل والاولى
والاوليان والاوليات والاول ولها حكم تختص به دون افعل التفضيل
وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم حملا على قبل وبعد
الثاني ان يدخلها معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا
منع الصرف الثالث ان تجرد عن الوصفية فتجري مجرى الاسما فتوصف
لانه لم يبق فيها الا الوزن كافكل للرعدة قاله ابو حيان وفي محفوظي
انه مونثه اوله **قوله** لا يحمل الفارس الا الملبون الفارس مفعول مقدم
والملبون اي الفرس التي تسقى اللبن لكرمها فاعل **قوله** استعمال
الصفات قال اللقاني من افتقارها الي موصوف تجري عليه **قوله** من رجل
تمييز لحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد
تمام الاسم نحو اردبه من قمح الي ان قال وحسبك به من رجل **قوله** لان
جهنم معرفة الي اخره ولان المعنى على الاخبار عن جهنم اي كافيتهم
قوله درهم غير مختص فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة

الغير

الغير المختصة الاخبار عنها بظرف او مجرور مختص وهو هنا كذلك فتامل
قوله واستعمال الاسما قال اللقاني من مباشرة العوامل اللفظية
والمعنوية من غير اعتبار موصوف انتهى وبه يعلم ما في قول الدنوشري
الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا للاول انتهى لان حاصل ما اشار
اليه انها في القسم الاول تباشر العوامل ويرد بانها وان باشرتها لكن
يقدر لها موصوفات لكن هي المباشرة في الحقيقة **قوله** لا تدخل على
اسما الافعال قال اللقاني لانها نابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل
على الفعل واما الابتدا فمعنوي على ان القياس عدم دخوله انتهى هو
ولا يخفى ان كونها نايبة عن الفعل انما يقتضي انه لا يدخل عليها عامل
يقتضي رفعا او نصبا لا مطلقا ففي قوله على ان القياس وقول الشارح ولا
المعنوية على الاصح نظر ومر في باب المعرب والمبني ما يتعلق بذلك **قوله**
وهو اولى قال الدنوشري قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب
بدليل فان حسبك الله وفي كلام الشارح اشارة اليه **قوله** بمنزلة لا غير
قال اللقاني هذا المعنى مراد منها مع المعنى الاصلي كما يفهم من قوله اثرايها
قوله وينوي لفظ المضاف الي اخره قال بعض الافاضل تامل هذا مع ه
قوله بعد ونوي معناه وقال بعض اخر يعني ان هذا يخالف قوله بعد تاملناه
فرايناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب اصل وضعها والمذكور
بعد متجدد لها كما قاله في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن ه
الاضافة تجدد لها الي اخره انتهى وفيه نظر **قوله** تجدد لها اثرايها الي اخره قال
اللقاني فباعتبار المعنى المتجدد لازمة ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلي اي
نيته لزمت البنا فتامل ودعوى الاشراب لا دليل عليها لعدم الافتقار
اليه بل كلام الجوهري دليل عدمها فتامله **قوله** الدال على النفي قال
الدنوشري فيه نظر فان الدال على النفي لفظها لا معناها **قوله** اوه

Copyright © King Saud University